

حوار مع زياد منى: الأردن وفلسطين.. من «لعبة

ناهض حنر

دعوة زياد منى («الأخبار»، الأربعاء 8 كانون الثاني 2014) إلى وحدة النضال الأردني - الفلسطيني، سواء في مواجهة إسرائيل أو في مواجهة تحديات التغيير الوطني الديموقراطي، هي دعوة صحيحة، وبالمعنيين، العام - العربي المشرقي - والخاص - بالنظر إلى العلاقة المميزة التي تربط الشعبين الأردني والفلسطيني. لكن أهميتها تتجاوز ذلك إلى البعد العملي؛ فقد أظهرت الانتفاضات الأردنية لأعوام 1989، 1996 و1998 ومواجهات 2005 وخصوصاً الحراك الأردني الشامل والجزري، خلال الأعوام 2010، 2011، 2012، أن استنكاف فلسطيني الأردن عن المشاركة فيها، وفي نضالات الحركة الوطنية الشعبية بعامة، هو عامل رئيسي من عوامل فشلها. وأسوأ من ذلك، فإن ذلك الاستنكاف بالذات أدى إلى تنامي الفجوة بين الأردنيين والفلسطينيين - الأردنيين، بينما ردم هذه الفجوة، وصولاً إلى وحدة الحركة الوطنية - الشعبية، لا غنى عنهما لنجاحها.

حاول العديدون تقديم تفسيرات لذلك الاستنكاف؛ بعضهم ركز على القمع الاستثنائي الموجه للتجمعات الفلسطينية، وبعضهم الآخر ركز على نزعات العداة للفلسطينيين لدى الأوساط الشعبية المتحمدة، ومنهم من تناول المشكلة من زاوية اقتصادية - اجتماعية، معتبراً أن طبيعة الحراك المطالب تتناقض مع القسم البورجوازي من الفلسطينيين، بينما لا تشد القسم الشعبي منهم، ذلك القسم المرتبط، سياسياً، بأولويات القضية الفلسطينية.

الأغلبية الساحقة من فلسطيني الأردن هم أردنيو الجنسية، ويتمتعون بكل الحقوق المدنية والسياسية، وتحوز الفئات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة منهم ما نسبته 65 بالمئة من الاقتصاد الأردني. وفي الواقع، لا يوجد قمع استثنائي موجه ضدهم بأكثر مما هو موجه نحو سواهم؛ بالعكس، إن وجود الفلسطينيين - الأردنيين في المدن، وتحت أضواء الإعلام، يجعلهم، أحياناً، أكثر حصانة إزاء القمع الجماعي بالمقارنة مع المناطق النائية في المحافظات. وبالتدقيق، سوف نجد أن النزعات المعادية للفلسطينيين في الأردن ليست جماعية أو حادة أو إقصائية. ويمكن التمييز، داخلها، بين توجهات رجعية تعصبية وأخرى اجتماعية شعبية. والأخيرة توجد في صفوف فقراء الريف ممن يسحقهم ثراء عمان الغربية، ونمط حياتها البازخ. ومن المعروف أن أغلبية البورجوازية الأردنية هي إما فلسطينية أو شامية الأصل. ومن المؤسف، لكن المتكرر في العديد من المجتمعات أن المفكرين المهمشين يقعون ضحية الانقسام الطولي، وبدلاً من

التضامن مع نظرائهم الطبقين، فإنهم يصنّون جام غضبهم على بورجوازية «الطائفة» (الدينية أو الديموغرافية) الأخرى. ومع ذلك، أستطيع أن أشهد بأن محاولات دؤوبة قد حصلت على مدار سنوات الحراك الشعبي، قامت بها قيادات شرق أردنية، لاستقطاب جماهير فلسطينية - أردنية إلى الميدان. وكانت الاستجابات - ما خلا هبة تشرين 2012 - ضعيفة.

لا يمكن، بالطبع، إنكار نزعات العداة نحو الفلسطينيين ككل بين الأردنيين، لكن مع ملاحظة بالغ الأهمية هي أن تلك النزعات مرتبطة بشؤون محلية صرف، ولا تنصرف، إطلاقاً، إلى تعاطف مع العدو الإسرائيلي أو التطبيع معه، أو العداة للعروبة إلخ، كما هي الحال في مجتمعات أخرى. وبالتدقيق، سوف يجد الباحث المنصف أن الشرق أردنيين، ولأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية، ربما يكونون العنصر الأقل حضوراً بين المطبوعين في الأردن.

وبخلاف الانتفاضات والحركات الشعبية في غير بلد عربي، عام 2011، فقد كانت فلسطين حاضرة بقوة في الخطاب الشعبي الأردني. وكان الهتاف الأكثر تردداً في تلك الفترة: «الله، الأردن، القدس عربية»، على وزن الهتاف السوري، آنذاك، «الله، سوريا، حرية وبس».

في رأيي أن العامل الرئيسي الذي حال دون اندماج الحركة الوطنية الشعبية في الأردن، خلال فترة الحراك الذهبية، إنما يكمن في الإخوان المسلمين المتنفذين، أكثر من أي حزب آخر، في الأوساط الشعبية الفلسطينية - الأردنية، وإذا كانوا قد تراجعوا، أخيراً، فإصالح التيارات السلفية والسلفية الجهادية. وبينما يخفت نفوذ فتح في المخيمات، فإن التنظيمات الفلسطينية التقدمية القادرة على التشبيك مع الحراك الأردني، مثل الجبهة الشعبية (وحزبها الأردني)، هي تنظيمات في غاية الضعف، بل ربما تكون قد فقدت تأثيرها الجماهيري منذ وقت طويل.

تحرك الإخوان المسلمون، كما هو معروف، وحزبوا قسماً من الأردنيين - الفلسطينيين، إنما في سياق منفصل، سياسياً، عن مجرى الحراك الشعبي؛ فركزوا على مطالبات تتعلق بقانون الانتخابات والتعديلات الدستورية وتأييد «الثورة» في سوريا، متجاهلين تركيز الحراك الشعبي على ملفات الفساد والخصخصة ومخاطر تصفية القضية الفلسطينية على حساب فلسطين والأردن معاً.

خلاف جدي أساسي ظهر، خصوصاً عام 2012، هو المتعلق بالموقف من سوريا؛ فتحت تأثير التربية الفتاوية، وتالياً الإخوانية، وُجد تيار عريض في صفوف الأردنيين - الفلسطينيين، يؤيد «الثورة» السورية، في حين أنّ قوى الحراك

الأردني التي قادت عناصر قومية ويسارية، اتجهت، بالعكس، إلى تأييد النظام السوري. وقد أدى الانشقاق السياسي حول سوريا، إلى انشقاق أردني - فلسطيني أيضاً. من سوء الحظ أننا واجهنا في الأردن نوعاً من دائرة جهنمية؛ فبالإضافة إلى كل عوامل الانقسام، فإن الجمهور العشائري المعادي للإخوان المسلمين، اتجه، بالسليقة، إلى تأييد النظام السوري، بينما اتجه جمهور المخيمات، المؤيد لـ«حماس»، إلى تبني موقف مضاد، ثم خشي الجمهوران، المصير السوري، فقرر الاعتكاف.

ينبغي التأكيد، هنا، على أن الحديث عن أردنيين وأردنيين - فلسطينيين، ليس له إلا معنى تاشيري عام في ما يتصل بكل القضايا المطروحة؛ فالتداخل كبير ومعقد، وهناك متغيرات اجتماعية - سياسية عميقة لا بد من درسها لفهم ما يحدث، وما يمكن أن يحدث في الأردن؛ فالنظام الهاشمي الذي لم يكن يملك سوى مؤيديين محدودين من أوساط النخبة الاقتصادية والوجهاء بين الفلسطينيين - الأردنيين حتى أواخر الثمانينات، يتمتع اليوم، بقاعدة اجتماعية سياسية واسعة في صفوفهم. وقد نجم هذا التحول عن أسباب موضوعية، أهمها هجرة كتلة فلسطيني الكويت مطلع التسعينات،

والانفتاح الاقتصادي النيوليبرالي الذي عزز مواقع ومصالح القطاع الخاص ذي الطابع الفلسطيني، وتفكيك القطاع العام الذي أدى الأوساط العشائرية، وانتقل بها إلى الاحتجاج. وفي الواقع، فإن قاعدة النظام الهاشمي الاجتماعية السياسية تتشكل اليوم من مزيج معقد من العناصر البورجوازية والبورجوازية الصغيرة، بغض النظر عن أصولها الجغرافية أو السياسية أو الأيديولوجية. وحتى على المستوى الأمني - السياسي، فإن للنظام قدرة على الحركة والتحريك في صفوف المجاميع الفلسطينية، أكثر بكثير مما يمكنه من قدرة موازية في صفوف المجاميع الأردنية.

الانصهار الأردني - الفلسطيني الذي يطالب به زياد منى، حاصل فعلاً، إنما في صفوف القاعدة الاجتماعية للنظام، في حين أنّ الحركة الشعبية منقسمة بشدة. وهو الواقع المسؤول عن فشل الحركة الوطنية في تحقيق منجزات يعنى بها. ومن المؤسف أن العديد من المثقفين الوطنيين الفلسطينيين، مثل زياد منى، يساهمون في تعميق الانقسام الأردني - الفلسطيني من خلال عدم قدرتهم على قراءة الواقع الاجتماعي السياسي في البلاد، وإصرارهم على تكرار سردية لتاريخ الأردن الحديث، تنطلق من عدم الاعتراف بالوطنية الأردنية، وتربط الأردن، بلداً

من نظاهرة داعمة للقضية الفلسطينية في عمان (أرشيف)

محصلة وقائم ستة عقود!

أحمد فاخر *

تميزت العلاقة الأردنية الفلسطينية بأنها نمت في أتون الصراع مع الحركة الصهيونية حتى قبل نشوء دولة إسرائيل؛ فقد سعى الملك عبد الله الأول - وهو ما قاده إلى سياسة تنازلات نحو الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية - إلى الاستيلاء على القرار الفلسطيني، في مشروعه لإقامة مركز سياسي - ديني مجابهة آل

سعود بعد استيلائهم على الحجاز، وتجريدهم الهاشميين من المركز السياسي - الديني الأول للمسلمين في مكة والمدينة. تمكن الملك عبد الله الأول، سنة 1950 من ضم الأراضي التي تبقت من فلسطين، عربي نهر الأردن، بعد قيام دولة إسرائيل. وهي الأراضي التي اصطلح على تسميتها «الضفة الغربية» ودرتها التي يريد: القدس الشرقية. ثلاثة عناصر ساعدت عبد الله الأول على نجاح

عملية الضم تلك، هي: (1) النجاحات العسكرية النسبية التي حققها الجيش العربي الأردني - وقد كان أداءه الأفضل بين الجيوش العربية في حرب الـ 48، وخصوصاً استبساله في الدفاع عن أسوار القدس وتمكنه من الاحتفاظ بها، و(2) الدعم السياسي من البريطانيين الذين وجدوا في ضم الضفة الفلسطينية إلى المملكة الأردنية، ومنح اللاجئين الفلسطينيين بعامة، المواطنة الأردنية، حلاً واقعياً للمأساة التي تسببوا بحدوثها في فلسطين، (3) ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية لصالح النخب الإقطاعية والتقليدية التي فضلت، في مؤتمر أريحا 1950، الانضواء تحت العرش الهاشمي، بما يمكنها من الاحتفاظ بامتيازاتها.

بعد هزيمة حزيران 1967، سقط العنصر الواقعي الرئيسي لما عرف بـ«وحدة الضفتين» - والمتمثل في وجود الجيش الأردني في الضفة الغربية - بينما اتخذ صعود حركة المقاومة، بقيادة فتح، مضموناً انفصالياً عبر عن ردة فعل متطرفة على طمس الهوية الوطنية الفلسطينية لمدة عقدين في ظل المملكة الأردنية، ما أوجد نهجاً فلسطينياً معاكساً يقوم على محاولة طمس الشخصية الوطنية الأردنية، الأمر الذي قاد إلى الصدام الأردني - الفلسطيني عام 1970، وانتهى

بخروج الفصائل الفلسطينية من الأردن. ونجم عن ذلك نشوء حالة من العداة والشكوك، سممت العلاقات بين الشعبين. اضطر النظام الأردني، تحت ضغوط داخلية وخارجية، إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، في مؤتمر القمة العربية في الرباط سنة 1974.

ولم يؤد هذا الاعتراف إلى تهدئة الأمور بين النظام الأردني والقيادة الفلسطينية، بل استمرت الشكوك، وتنامى الكيد المتبادل، وانتهاج الطرفين سياسات ونسج علاقات مشبوهة وضارة بقضية الشعبين. وساهم الطرفان في تاجيح المشاعر المتعصبة المعادية للآخر، لدى الشعبين الأردني والفلسطيني. وفي الوقت نفسه، استمر النظام الأردني في محاولة استقطاب الجمهور الفلسطيني حوله ومحاولة تشكيل أطر سياسية تعارض منظمة التحرير بين الفلسطينيين في الداخل والخارج، إلا أن انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى، عام 1987، حسم الموقف في الضفة الغربية لصالح المنظمة، فاتخذ النظام الأردني قراراً بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية سنة 1988 مع الاحتفاظ بسلطة الهاشميين على الأماكن المقدسة باعتبارها حقاً تاريخياً لهم.

الزخار

تأسست عام 1953
تصدرت شركة «أخبار بيروت»

رئيس التحرير المؤسس
جوزف سلامة
(2006-2007)

مستشار مجلس التحرير
أنسي الحاج

رئيس التحرير. المدير المسؤول
إبراهيم المين

■ نائب رئيس التحرير: بيار ابي صعب ■ محبرا التحرير: إيلي شلموب، وفيف
■ فانصوه ■ إفتصاد: محمد زبيب ■ محليات: حسن عليف ■ محنم: مهدي
■ زراقت ■ نقابة ناس: امك الاندري
■ رئيس مجلس الإدارة: إبراهيم الاميت ■ الإدارة العامة: فادي خليك
■ الموارد البشرية: ربحا اسماعيل
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق
■ السادس ■ تلفاكس: 01759597 01759597 ■ ص.ب 5963/113
■ www.al-akhbar.com
■ التوزيع: شركة الالهالك 15-11/666314-01/828381 03